

عن طلاق وعدة من فواف وعده عن انفساخ النكاح اما العدة عن  
الطلاق فانه ان كان ما يوافق فالدخول فاعبته ولا يفقه ولا  
كسوة ولا سنا وان كان بعد الدخول فلها الفقه والسيوة ذو  
السكناء عن يوم بالثقة عليهما البتة وعبد الناصر الحق ويزيد  
عليها الفقه والسنا وان كان الطلاق رجعا فلها الفقه  
والكسوة والبتة طال مدة العدة او قصرت جرة كانت اوله  
قال ابو اذ استمرت الروحة ثم طلقها وجهها في حال الشهور  
فالفقه لها قاله الله وكما سقط بقية الزوج بالشهور فذلك  
لغة العدة قاله ان خرجت المطلقه طلاقا رجعا  
بعبر اذ ان وجهها سقط بعينها لا تقام المخرج من العدة في  
حكم الروحة وفي شرح ابراهيم ولا فرق بين ان تلور في عده من  
الطلاق الرجعي او البائن في انها اذا استمرت وتركت امر الله والمر  
الزوج بالخروج منه من لها او عرضت للنكاح صرحا وان كان  
الطلاق رجعا لم ينع الزوج من الوطء والحرج غير المنكح الرجعي  
والباين يكون شهورا فالفقه اذا كانت مدة العدة  
والشهور يشبهه في كل عام فسط الفقه عليها جاشيه وحصل  
ماداره انها اذا استمرت ولا تخلو اما ان يكون الشهور في حال  
الرجوع او بعدها فان كان في حال النكاح سقطت بقية العدة

عانت المدة مما سقطت منها وان كان دون ذلك لم يسقط  
فان طلقها وفي ناسه سقطت بقية العدة وان استمرت بعد  
الطلاق في حال العدة فلا تخلو اما ان يعود اليه الزوج ام لا  
ان لم يعد سقطت بقية العدة وان عادت نظر في المدة التي استمرت  
فيها فان كانت سقطت عليها الفقه سقطت بقية العدة وان لم  
يسقط لم يسقط واما المعتدة عن الوفاة فلها الفقه دون النكاح  
حاشا كانت اوجا بالعد القيم وهي علمهم السلام وهو قول  
وط وعبد الله بن عمر ورجعوا لانفسه لها ما كانت اوجا  
لير الملك فصار لموته للورثة وهو قول من قاله الله والنكاح  
عنه وجهها اذ المخرج فلها الفقه ولو لم ينع للمنفقة بتركها  
الا حد اذ ان علمت بوجوبه ولا سقطت المصلحة الا بالنكاح  
فان خرجت سقطت النكاح فان رجعت وبات رجعا اليه  
لانها في حيز المشركم العدة فزمت بقية العدة واستوتها وانما  
المعتدة عن انفساخ النكاح فقد اخلت كلام اجتناب ذلك وقد  
صر الله فقال من ضمها كونه فاشد او باطلا او خبارها في  
نفسها او للجانك وركه او اسلام او عس ان العدة فيه  
الاشياء ان كان من قبل الزوج اربعة الفقه وان كان من  
قبل الزوجية فلا نفقة لها وام الولد اذ اعمن مولاهما او مات